Hanaa Mohammed

بسم اللّه الرحمن الرحيم

مركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات

قسم التوثيق الإلكتروني

Safaa Mahmoud

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم باللّه العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

جامــعة عين شمس
كلية الدراســات و البحوث البيئية
قسم العلـوم الاقـتصــادية و القانــونية والادارية

الاحكــام المــوضوعية للجريمة البيئية وفق القانــون ٤ لسنة ١٩٩٤ ومدى تأثيــرها علــى حمــاية البيئة

The substantive provisions of environmental crime in accordance with Law 4/1994 And their impact on environmental protection

رســالة مقدمة من البــاحث

احمد المصــالحى ابو الفتوح

رسالة توطئة للحصــول علي درجــه المــاجستيــر فــى العلــوم البيئية – قسم الاقـتصــاد و القانــون والتنـمية الادارية

إشراف

الأستاذ الدكتور
مصطفي فهــمي الجوهري
أستاذ القانــون الجنائي
كــلية الحقوق – جامــعة عين شمس

الدكتورة
أحلام فاروق عمــار
رئيس الادارة المركزية لحمــاية وتحسين البيئة الصناعية والطاقة
جــهاز شئون البيئة

كــلية الدراســات و البحوث البيئية
جامــعة عين شمس
٢٠٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم
قَالوُاسُبحَانَك لاَعِلمَ لنَا إلا مَاعَلمتَناَ
إنكَ أَنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ
صدق الله العظيم
(سورة البقرة – الآية ٣٢)

الاحكـــام المـــوضوعية للجريمة البيئية وفق القانـــون ٤ لسنة ١٩٩٤ ومدى تأثيـــرها علـــى حمـــاية البيئة

رســـــالة مقدمة من البـــــاحث

احمد المصـــالحى أبو الفتوح

ليسانس حقوق – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – ١٩٩٥

دبلوم فى العلوم البيئية – كلية الدرسات و البحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٨

لاستكمال متطلبات الحصـول علي درجـه المـاجستيـر فـى العلـوم البيئية – قسم الاقـتصـاد و القانـون والتنمية الادارية

تحت اشراف :ـ

١ – أ.د / مصطفي فهـمي الجوهري

أستاذ و رئيس قسم القانـــون الجنائي – كـــلية الحقوق – جامـــعة عين شمس

٢ – د / احلام فاروق عمار

رئيس الادارة المركزية لحمـــاية وتحسين البيئة الصناعية والطاقة

جـــهاز شئون البيئة

ختم الأجازة :

أجيزت الرســـالة بتاريخ / / ٢٠٢

مـــوافقة مجلس الكلية / / ٢٠٢ موافقة الجامعة / / ٢٠٢

٢٠٢٢

صفحة المـــــوافقة علـــى الرســـــالة

الاحكـــام المـــوضوعية للجريمة البيئية وفق القانـــون ٤ لسنة ١٩٩٤ ومدى تأثيـــرها علـــى حمـــاية البيئة

رســـــالة مقدمة من البـــــاحث

احمد المصـــالحى أبو الفتوح

ليسانس حقوق – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – ١٩٩٥

دبلوم فى العلوم البيئية – كلية الدرسات و البحوث البيئية – جامعة عين شمس – ٢٠١٨

لاستكمال متطلبات الحصـول علي درجـه المـاجستيـر

فـى العلـوم البيئية

قسم الاقـتصـاد و القانـون والتنمية الادارية

مـوافقة لجنة الحكم والمناقشة:

اللجنة التوقيع

١- **أ.د / مصطفي فهـمي الجوهري**

أستاذ و رئيس قسم القانـــون الجنائي – كـــلية الحقوق

جامـــعة عين شمس

٢ – **أ.د / خالد حمدى عبد الرحمن**

أستاذ و رئيس قسم القانـــون المدنى – كـــلية الحقوق

جامـــعة عين شمس

٣- **أ.د/ فاطمة عبد الحميد الجوهرى**

أستاذ بقسم تلوث المياه – معهد البيئة و تغير المناخ

المركز القومى للبحوث

٢٠٢٢

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ)

صدق الله العظيم – (**سورة النمل: الآية [١]**)

الحمد لله الذي علمنا أن نحمد، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد – الذي جاء في حديثه الكريم: **(لا يشكر الله من لا يشكر الناس) صدق رسول الله صل الله عليه وسلم:**

لا يسعني إلا أن أتقدم باسمى آيات الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى معلمي وأستاذي

الاستاذ الدكتور / **مصطفى فهمى الجوهرى**

والذي علمني حب الحياة والتسامح والتطلع للأفضل ، وكانت لتوجيهاته ونصائحه أكبر الأثر لكي يخرج هذا البحث في أفضل صورة أسلوبا ومضموناً .

وكذلك إلى الدكتورة / **احلام فاروق عمار** ، والتي لا تدخر وسعا ولا تألو جهداً في رعايتها وتوجيهاتها المستمرة والقيمة ، ومعلوماتها الخصبة ، مما كان له أكبر الأثر فى إثراء وكتابة هذا البحث ، و الدكتورة / **نهال الشحات** والتى رشحت لجنة الاشراف وكان لها النصيب الاكبر من التوجيه و الارشاد و خاصة فى البداية المرهقة و الصعبة

وكذلك أتوجه بالشكر إلى السادة اعضاء لجنة المناقشة الكرام لقبولهم مناقشة بحثنا المتواضع رغم جسامة اعبائهما و عظيم مسئوليتهما وهما :

أ.د / **خالد حمدى عبد الرحمن** أستاذ و رئيس قسم القانون المدنى – كلية الحقوق – جامعة عين شمس أ.د/ **فاطمة عبد الحميد الجوهرى** أستاذ بقسم تلوث المياه – معهد البيئة و تغير المناخ – المركز القومى للبحوث

وكذلك أتقدم بالشكر إلى جميع أفراد أسرتي ، هم من دعمني وساعدني لإنجاز هذا البحث .

والله الموفق والمستعان ،،،

الباحث،،،

إهداء

إلى والدتي..... من علمتني العطاء ، وغمرتني بحنانها وكرمها

إلى والدي الغالي..... منبت الخير والتضحية والإيثار من رحل من عالمنا، وما زال دوي نصائحة يوجهني.

إلى زوجتي الحبيبة..... من شاركني السراء والضراء ، من ملأت حياتي بالتحدي وتخطي الصعاب

إلى ابنائي وابنتي..... قلبي النابض

إلى اصدقائى العمد ورفقاء دربي

إن إنهائي عملي هذا لم يكن ليتم لولا دعمكم، واتمني ان ينال رضاكم.

أهديكم بحثي المتواضع ، وادعو الله ان يحوز إعجابكم

الباحث،،،

المستخلص

تعد حماية البيئة من التعدى من اهم الموضوعات التى يسعى العالم كلة الى تحقيقة و كان محور الكثير من الاتفاقيات والتشريعات الجنائية الخاصة وفي مقدمة التشريعات التى هدفت الى حماية البيئة من التعدى والتلوث هو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ واالتعديلات التى جاءت عليه فى السنوات الاخيرة.

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال توضيح مفهوم الجرائم البيئية الواردة في القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ سواء ما شكل منها جناية أو جنحة أو مخالفة. وذلك بغية الوقوف على السياسة التشريعية البيئية المصرية وتقييمها، وتحديد مدى كفاءة تلك التشريعات فى الحفاظ على البيئة و ايضا الوصول الى مدى مطابقة نصوص القانون وخاصة العقوبات الواردة فيه مع طبيعة المجتمع المصرى و كان ذلك فى ظل ندرة الدراسات العربية التى تناولت شرح الجرائم البيئية وتحديد أركانها وخصائصها.

واعتمدت الدراسة على إحصائيات جهاز شئون البيئة التابع لرئاسة مجلس الوزراء فى شأن الجرائم البيئية، و مكافحتها و مدى فاعلية تطبيق القانون فى الحد من ارتكاب الجريمة ، فضلا عن أحكام المحاكم المصرية لا سيما المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا فى شأن المنازعات البيئية، والوقوف على الصعوبات التى تحول دون تنفيذ وتفعيل آليات نصوص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أحكام هذا القانون قد جاءت منسجمة مع الاتفاقيات الدولية التى صدقت عليها مصر، وهو ما يسهل من مهمة القضاء فى تطبيق أحكامه، وتقضى على احتمالات نشوء تعارض بين التشريع الداخلى والاتفاقيات الدولية.

وعلى الرغم من أن هذا القانون يعد خطوة هامة جدا فى رسم خريطة واضحة لحماية البيئة و القضاء على الجرائم و المخالفات البيئية الا انه لم يسلم من نقد بعض الخبراء والمتخصصين، حيث أورد الباحث تعليقاتهم على نصوص هذا القانون، ورأيه فى كل منها، ثم توصل الباحث إلى عدد من أوجه القصور والملاحظات التى يهيب بالمشرع المصرى أن يهب إلى تلافيها فى هذا التشريع البيئى الخاص.

ملخص الدراسة

تعد الجريمة البيئية سلوكا ضارا يخل بتوازن البيئة ويهدد استقرار الإنسان ومستقبله على الأرض، ولذا أحاطها المشرع بسياج من التشريعات المتعاقبة التى تحفظ للإنسان حقه فى بيئة نقية، وقد توجت هذه التشريعات أخيرا بصدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ متناولا جرائم تلوث البيئات الأرضية والهوائية والمائية، وهو أول تشريع موحد يصدر بشأن البيئة، ويعد ــ رغم ما قد تتعرض له بعض نصوصه من نقد ــ خطوة حضارية تنم عن وعى المشرع المصرى بأهمية حماية الوسط الطبيعى الذى يعيش فيه الإنسان من الأنشطة التى تؤدى إلى تدهور الحياة الإنسانية بله القضاء عليها.

مشكلة الدراسة :

١- عدم وجود قانون موحد للبيئة : فعلى الرغم من كثرة التشريعات المصرية التى تعرضت لجرائم البيئة فإن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ قد صدر ليلم شتات بعض لا كل هذه التشريعات، ومن ثم تبقى المشكلة قائمة.

٢- صعوبة حصر الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة سواء التى وقعتها مصر وصدقت عليها ونشرت فى الجريدة الرسمية أو التى وقعتها مصر ولم تصدق عليها بعد.

٣- عدم تحديد الطبيعة القانونية لجرائم البيئة وأفعال الإضرار بها والنتيجة المترتبة عليها على النحو الوارد بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

٤- صعوبة تحديد مسئولية الشخص المعنوي عند ارتكاب الجرائم البيئية.

٥- صعوبة تحديد مدى ملاءمة العقوبات المترتبة على الجرائم البيئية لظروف المجتمع المصرى.

أهداف الدراسة:

١- تحديد الجريمة البيئية وخصائصها.

٢- تحديد وحصر الجرائم البيئية فى الاتفاقيات الدولية التى وقعتها مصر.

٣- تحديد وحصر الجرائم البيئية فى قانون العقوبات المصرى.

٤- تحديد وحصر الجرائم البيئية فى التشريعات الجنائية المصرية الخاصة.

٥- تحديد وشرح الجرائم البيئية فى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وبيان أركانها وعقوباتها.
٦- الوقوف على مدى ملاءمة العقوبات المترتبة على الجرائم البيئية لظروف المجتمع المصرى.
٧- تتبع الأحكام القضائية التى صدرت بشأن الجرائم البيئية.
٨- بيان مدى مسئولية الشخص الطبيعى والمعنوى عند ارتكابه لجريمة بيئية.
٩- بيان مناحى القصور فى السياسة التشريعية ووضع إطار مقترح لها.

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية هذه الدراسة والتى تتناول الجريمة البيئية فى ضوء القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى جانبين:

أولا :الأهمية النظرية:

١- إلقاء الضوء على السياسة التشريعية البيئية المصرية وتقييمها.
٢- ندرة الدراسات العربية التى تناولت شرح الجرائم البيئية وتحديد أركانها وخصائصها.
٣- تحديد مدى كفاءة التشريعات البيئية المصرية فى الحفاظ على البيئة.
٤- الوقوف على الصعوبات التى تحول دون تنفيذ نصوص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

ثانيا: الأهمية التطبيقية:

وضع بعض التوصيات والمقترحات لتنفيذ وتفعيل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وباقى التشريعات البيئية.

تساؤلات الدراسة:

١- هل السياسة التشريعية البيئية كافية لحماية البيئة من التلوث فى مصر ؟
٢- هل السياسة التشريعية قادرة على تنمية وعى المجتمع المصرى أو ردع المخالفين للحفاظ على البيئة ؟
٣- هل السياسة التشريعية البيئية تتناسب مع ظروف المجتمع المصرى ؟

٤- هل تحتاج السياسة التشريعية إلى التعديل أو إضافة نصوص جديدة لمجابهة التداعيات المستقبلية فى هذا المجال ؟

٥- ما المعوقات المجتمعية التى تحول دون تنفيذ وتفعيل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والتشريعات البيئية السابقة عليه ؟

منهج البحث

كون أن البيئة بحد ذاتها تحتوي على العديد من العناصر والمكونات، والتشريع المصرى على غرار باقي التشريعات، خص كل عنصر من عناصرها و ما يحيط به من مؤثرات و نشاطات و التي قد تؤثر على أحد عناصر البيئة، وبالتالي تهلك المحيط البيئي، بحماية قانونية وتنظيم قانوني خاص، وضمن أغلبها إن لم تكن كلها أحكاما جزائية رغبة منه في توفير حماية قانونية شاملة، الامر الذي جعلنا نكون أمام دراسة موضوع تنظمه ترسانة من النصوص القانونية، لذا كان ينبغي علينا دراسة موضوع الحماية الجزائية للبيئة متبعين المنهج الوصفي التحليلي و المقارنة مع التشريعات و المواثيق الدولية .

متغيرات البحث

المتغير المستقل : مدى الوعى بماهية الجريمة البيئية و العقوبة التى حددها القانون على مرتكب الجريمة و مدى تطبيق هذه العقوبة فى المجتمع

المتغير التابع : تأثر المجتمع و البيئة من التطبيق الحازم للعقوبات الواردة فى القانون ودور ذلك فى حماية البيئة و الافراد فى المجتمع

حدود البحث

الحدود المكانية : لكون هذه الدراسة تختص بالجريمة البيئية الواردة بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ و احدث تعديلاتة والمطبق فى جمهورية مصر العربية و من ثم تكون الحدود المكانية لهذه الدراسة هى جمهورية مصر العربية

الحدود الزمانية : ٢٠١٠ – ٢٠٢٠

نتائج الدراسة:

تبين هذه الدراسة خصائص الجريمة البيئية وأركانها، كما تقف – عرضا وتحليلا ونقـــدا – أمام مواد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ سواء ما نص منها على الأفعال المؤثمة بعقوبة الجناية أو ما نص على عقوبتى الجنحة والمخالفة، وقيود وأوصاف كل جريمة على حدة، ومـــدى تقـــدير ملاءمة العقوبات المترتبة على الجرائم البيئية لظروف المجتمع المصرى من ناحية، والتطبيـــق الذى أسفرت عنه فى الواقع العملى وأفصحت عنه أحكام القضاء من ناحية أخرى.

ائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة

الفصل الاول مفهـوم البيئة ..... ـ ١ ـ

مقدمة ..... – ١ –

المبحث الاول ماهية البيئة وخصائصها ـ٢ـ

أولا: ماهية البيئة: ..... – ٢ –

البيئة فـــى اللغة: ..... – ٢ –

٢– البيئة فـــى الاصطلاح:..... – ٤ –

التعريف العلمي للبيئة..... – ٧ –

٣– المقصـــود بحماية البيئة: ..... – ٧ –

ثانيا: خصائص النظام البيئي..... – ٧ –

المبحث الثانى عناصر البيئة Environmental elements ـ٩ـ

النظام البيئي والتوازن الايكـــولـــوجي ..... – ١٥ –

الثقافة البيئية..... – ١٦ –

الفصل الثانى ماهية تلـوث البيئة وأنواع التلـوث ..... ـ ١٩ ـ

المبحث الأول ماهية التلـوث والتدهـور البيئى ـ١٩ـ

١– التلـــوث فـــى اللغة: ..... – ١٩ –

٢– التلـــوث فـــى الاصطلاح: ..... – ١٩ –

٣– المقصـــود بتدهـــور البيئة:..... – ٢١ –

المبحث الثانى أنواع التلـوث ـ٢٣ـ

التلـــوث المادى ..... – ٢٣ –

(اولا) تلـــوث البيئة الأرضـــية ..... – ٢٣ –

(ثانيا) تلـــوث البيئة الهـــوائية ..... – ٢٩ –

أولاً: الجسيمات الدقيقة أو العالقة:..... – ٣٣ –

ثانيا: ثانى أكسيد الكبريت:..... – ٣٤ –

ثالثاً: أكاسيد النيتـــروجين:..... – ٣٤ –

رابعا: الأوزون السطحى: ..... – ٣٥ –

خامسا: تلـــوث الهـــواء الداخلى:..... – ٣٥ –

(ثالثا) تلـــوث البيئة المائية..... – ٣٦ –

أولاً: البيئة البحرية: ..... – ٣٧ –

ثانيا: البيئة النهرية:..... – ٣٩ –

الــوضع فــى مصر:..... - ٤٠ -
أولاً: تلــوث البيئة البحرية: ..... - ٤٠ -
ثانيا: تلــوث البيئة النهرية:..... - ٤٠ -
التلــوث غير المادى "المعنوى..... - ٤٢ -
١- التلــوث الكهرومغناطيسى:..... - ٤٢ -
٢- التلــوث السمعى " الضوضائى": ..... - ٤٢ -
الفصل الثالث الأحكام العامة للجريمة البيئية..... -٤٣-
المبحث الاول حماية البيئة على الصعيد الدولى ..... -٤٣-
١- بداية الاهتمام بحماية البيئة فــى القوانين الــوضعية الحديثة: ..... - ٤٣ -
٢- دور منظمة الأمم المتحدة فــى تكريس الجهــود الدولية من أجل حماية البيئة:..... - ٤٤ -
٣- دور المنظمات الدولية الأخرى: ..... - ٤٧ -
المبحث الثانى ماهية الجريمة البيئية وخصائصها..... -٤٨-
المطلب الأول :تعريف الجريمة البيئية ..... - ٤٩ -
المطلب الثانى :خصائص الجريمة البيئية ..... - ٥٤ -
المطلب الثالث :اركان الجريمة البيئية..... - ٦١ -
أولاً: الركــن المادى فــى الجريمة البيئية: ..... - ٦٢ -
ثانيا: الركــن المعنوى للجريمة البيئية: ..... - ٦٤ -
مسئولية الشخص الطبيعى فــى جرائم البيئة: ..... - ٦٦ -
مسئولية الشخص المعنوى فــى جرائم البيئة: ..... - ٦٧ -
المسئولية الجنائية عن فعل الغير فــى الجريمة البيئية:..... - ٦٧ -
نفــى المسئولية:..... - ٦٩ -
المبحث الثالث التطور التشريعى لحماية البيئة فى مصر.....-٧٠-
المطلب الاول حماية البيئة فــى الاتفاقيات الدولية ..... - ٧٠ -
المطلب الثانى الجريمة البيئية فــى مصرقبل صدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤..... - ٧٧ -
او لا: حماية البيئة فــى قانون العقوبات المصرى ..... - ٧٧ -
ثانيا: حماية البيئة فــى التشريعات الجنائية الخاصة..... - ٧٩ -
الفصل الرابع :الجرائم البيئية .....-٨٣-
المبحث الأول جرائم تلوث البيئة الأرضية..... -٨٥-
المطلب الأول جنايات تلــوث البيئة الأرضــية..... - ٨٦ -
المطلب الثانى جنح تلــوث البيئة الأرضــية..... - ٩٥ -
المبحث الثانى جرائم تلوث البيئة الهوائية ..... -١١١-
المطلب الأول جناية تلــوث البيئة الهــوائية..... - ١١٢ -